المؤتمر الشعبي والاشتراكي وأنصار الله يقدمون رؤاهم حول النظام الإداري وبناء الدولة

فرق العمل في مؤتمر الحوار تدشن لقاءاتها بالسلطات المحلية في المحافظات

رفع موضوع انتخاب نائبي الرئيس والمقرر لفريق صعدة إلى رئاسة الحوار

شرف: هناك (33) جامعة خاصة أنشئت دون ضوابط وتعمل في عمارات مستأجرة

مجموعة استرداد الأموال والأراضي المنهوبة تزور هيئة مكافحة الفساد

■ صنعاء/ سبا/ اب/ محمد الورافي:

اقر فريق عمل قضية صعدة رفع موضوع انتخاب بقية أعضاء هيئة رئاسة الفريق ممثلة بنائبي رئيس الفريق والمقرر إلى هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وأبلغ ممثلو المكونات السياسية في الفريق خلال لقائهم امس بهيئة رئاسة المؤتمر، بهذا القرار وعزم الفريق تعليق مهامه إذا لم يتم حسم موضوع الانتخابات المتأخرة لبقية أعضاء هيئة رئاسة الفريق إلى اليوم.

وقد أبدى نائب رئيس مؤتمر الحوار سلطان العتواني تفهم هيئة رئاسة مؤتمر الحوار للإشكالية التي تواجه عمل الفريق نتيجة لتأخر انتخاب نائبي رئيس الفريق ومقرر الفريق، مؤكدا حرص هيئة رئاسة المؤتمر على بلورة رؤية توافقية لمعالجة أسباب تأخر الانتخابات وضمان إجرائها في اقرب وقت ممكن بما يمكن الفريق من مواصلة مهامه وإنجاز المهام المطلوبة منه بصورة مثلى.

وكان فريق عمل قضية صعدة انتخب في أول اجتماع عقده في الأول من إبريل الماضي نبيلة الزبير رئيسة للفريق في حين تعذر انتخاب نائبي الرئيس ومقرر الفريق .. بينما استكملت بقية فرق العمل انتخاب هيئة رئاستها في نفس اليوم.

كما استمع فريق عمل بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور محمد علي مارم إلى ثلاث رؤى مقدمة من المكونات السياسية المشاركة في المؤتمر، حول النظام الإداري الجديد للدولة اليمنية.

وقدمت الرؤى من كل من عضو فريق بناء الدولة عن المؤتمر الشعبي العام الدكتور يحيى الشعيبي، وعضو الفريق عن الحزب الاشتراكي اليمني الدكتور عبدالكريم قاسم دماج وعضو الفريق عن مكون أنصار الله الدكتور احمد شرف الدين.

وتناولت اوراق العمل بالعرض والتحليل أنواع النظم الإدارية في الدول المعاصرة ومميزات وعيوب كل منها وتعريفات لمفاهيم مكونات تلك الانظمة بما فيها المركزية واللامركزية .

وخلصت اوراق العمل الى جملة من الرؤى والمقترحات حول النظام الاداري الذي ينبغي اختياره خلال الفترة القادمة في اليمن بما يترجم تطلعات جماهير الشعب اليمني ويلبي الطموحات المنشودة لتعزيز وتائر التنمية الشاملة في كافة انحاء الوطن.

وأقرت رؤية المؤتمر الشعبي العام، بأهمية أن تكون الجمهورية اليمنية دولة اتحادية لا مركزية تقسم إدارياً إلى عدد من الأقاليم وتديرها حكومات محلية، يكون لكل إقليم شخصيته الاعتبارية، واستقلال مالي وإداري.

واشتملت رؤية الاشتراكي على مقدمة ثم عرض لخصائص النظام الإداري القائم ، مع تعريف للإدارة الحديثة، وتصور عام للمعالجات الهادفة إلى تحقيق مفهوم الحكم الرشيد في مجال الإدارة، بالإضافة إلى توضيح المبادئ والتصورات المؤسسة للحكم الرشيد في اليمن.

في حين اشتملت رؤية أنصار الله على عرض للمركزية الإدارية واللامركزية الإدارية، وبيان بالتفضيلات المرتبطة بكل نوع من أنواع النظم الإدارية.

وقد أجرى فريق عمل بناء الدولة نقاشاً مستفيضاً حول الرؤى المقدمة من المكونات الثلاثة بغية التوصل إلى رؤية تعبر عن مؤتمر الحوار الوطني بشأن النظام الإداري الجديد للدولة .

وكان فريق عمل بناء الدولة قد استمع إلى شرح إيضاحي من الأمانة العامة للحوار الوطني الشامل حول الترتيبات والإجراءات المتصلة بالنزول الميداني إلى المحافظات.

الى ذلك اقيمت أمس بجامعة اب حلقة نقاشية ضمن خيم الحوار التي تتبناها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بالتنسيق مع عدد من منظمات المجتمع في عدد من المحافظات بهدف ضمان المشاركة المجتمعية لغير المشاركين في اعمال مؤتمر الحوار .

وخلال الحلقة النقاشية التي حضرها محافظ المحافظة احمد عبدالله الحجري تحدث ريس الفريق الميداني التابع لفريق عمل بناء الدولة فضل المطاع بكلمة أكد فيها على أهمية المشاركة المجتمعية في عملية الحوار من خلال تنظيم مثل هذه الفعاليات لتكون حلقات للتواصل بين كافه شرائح المجتمع من جهة والمشاركين في مؤتمر الحوار من جهة ثانية.

وتطرق الى المهام المنجزة منذ انطلاق مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل فرق العمل التسع لمناقشة محاور المؤتمر ومنها فريق عمل بناء الدولة.. مشيرا إلى أن محاور عمل فريق بناء الدولة اشتملت على بلورة رؤية لهوية الدولة ونظام الحكم وشكل الدولة والنظام الانتخابي والنظام الاداري واستقلالية السلطة التشريعية وضمان استقلالية السلطة القضائية.

وأوضح المطاع أن الغاية من النزول الميداني هي تعزيز الشراكة بين أبناء المجتمع بمختلف فئاتهم وشرائحهم وأعضاء مؤتمر الحوار من أجل تحقيق النجاح المنشود للحوار واستيعاب وجهات النظر والافكار الإيجابية لغير المشاركين في اعمال المؤتمر .. مبينا أن سقف جلسات الحوار مفتوح لطرح كافه الأفكار والرؤى إزاء بناء الدولة ومختلف محاور المؤتمر.

بعد ذلك استمع أعضاء الفريق الميداني لفريق عمل بناء الدولة للاراء والمقترحات التي طرحها الحاضرون في الحلقة النقاشية من الأساتذة الاكاديميين في جامعة اب و النخب الثقافية والفكرية ورجال الدين والخطباء والاعلاميين وممثلي قطاعات الشباب والمرأة والأحزاب ومنظمات المجتمع ومختلف الاطياف السياسية والشرائح الاجتماعية.. والتي تركزت جميعها حول هوية الدولة وشكل النظام والسبل الكفيلة بصنع اليمن الجديد وبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والمساواة والعدالة .

واكد المشاركون على ضرورة تكاتف كافة الجهود والطاقات الوطنية في سبيل إنجاح مؤتمر الحوار لضمان اخراج اليمن من دوامة الصراعات ووضع اللبنات القوية لبناء المستقبل الأفضل .

إلى ذلك التقت عضو مؤتمر الحوار الوطني ضمن فريق بناء الدولة الزائر لمحافظة إب فائدة الأصبحي بعدد من شباب المحافظة من كافة المكونات السياسية والمستقلين.

واستعرضت الأصبحي البرامج المتاحة والتي ستقدمها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار بما يكفل ضمان المشاركة المجتمعية للمواطنين والمواطنات في عموم المحافظات وتفعيل دور الشباب في إيصال صوت الحوار لجميع شرائح المجتمع.

وأكدت الأصبحي على دور الشباب في تعزيز المشاركة المجتمعية وتكوين حلقة اتصال بين مختلف شرائح المجتمع وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وتم الاتفاق على تنفيذ عدد من الانشطة الخاصة بالمشاركة المجتمعية ومنها إقامة خيم الحوار، وحلقات النقاش، فضلا عن تبني تنظيم فعاليات ثقافية وفنية لتعزيز دور الثقافة والفن في مساندة مؤتمر الحوار وتفعيل المشاركة المجتمعية في مختلف مديريات المحافظة.

وعلى الصعيد نفسة قدم الشباب عدداً من الرؤى والمقترحات لعدد من النشاطات والفعاليات المرافقة لعمل الزيارة الميدانية للفريق الميداني لبناء الدولة.

وكان الفريق الميداني لبناء الدولة التقى في وقت سابق بوكيل محافظة أب علي الزنم و مدير أمن المحافظة العميد الركن فؤاد العطاب.

واستعرض رئيس الفريق الميداني فضل المطاع الجدول الزمني لفريق بناء الدولة الزائر للمحافظة والذي سيستمر حتى الإثنين القادم.

و بدأت مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني أمس نزولها الميداني الى وزارة الصحة العامة و السكان وذلك للاطلاع على ما تقوم به الوزارة من جهود وتقييم مستوى الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة للمواطنين والاطلاع على التوجهات لتطوير القطاع الصحي مستقبلا.

وأوضحت رئيسة فريق الحقوق و الحريات في مؤتمر الحوار الوطني اروى عبده عثمان أن فرق النزول الميداني الى محافظات عدن و الحديدة وحجة ستبدأ مهامها غداً الاثنين بعد ان يتلقى اعضاء الفرق الميدانية اليوم تدريب شاملاً لتنفيذ خطة النزول بمايكفل تحقيق الأهداف المنشودة و اعداد التقارير المنبثقة عن اللقاءات وجمع الآراء والمقترحات من مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية حول مختلف الموضوعات المرتبطة بمهام فريق الحقوق و الحريات.

وأشارت الى ان فريق النزول الميداني سيتعرف على الاوضاع المرتبطة بالحقوق والحريات .. مبينة أن برنامج الزيارات سيشمل عقد لقاءات مع أصحاب المصلحة و ابناء تلك المحافظات للإطلاع على قضاياهم و الحلول المقترحة لمعالجتها ، كما سيقدمون توضيحات حول مؤتمر الحوار و المهام المناطة به و المخرجات المتوقعة منه.

وأوضحت ان النزول الميداني يستهدف القضايا الحقوقية بمافيها قضايا الرق و تهريب و الأراضي المنهوبة ،وكذا المعتقلات و السجون الخاصة، اضافة الى الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية المرتبطة بالمستهدفين من النزول الميداني .

وقالت:« ان النزول الميداني في امانة العاصمة يشمل وزارت الصحة والسكان و الخدمة المدنية و التربية و التعليم و اللجنة الوطنية للمرأة والصليب الاحمر و مختلف المؤسسات العقابية و السجون».

وكانت مجموعة الحقوق الفكرية والمذهبية المنبثقة عن فريق الحقوق والحريات ناقشت أمس مع المسؤولين في الجهات ذات العلاقة السبل الكفيلة بالحفاظ على المدن التاريخية و حماية الآثار و حفظ الوثائق وكذا سبل تعزيز وحماية حرية الصحافة ودعم التراث الثقافي و الفنون الشعبية و البحث العلمي.

واستمع أعضاء المجموعة الى شهادات حول زواج الصغيرات والخصوصية الثقافية لبعض الطوائف كالإسماعيليين و المهمشين و اليهود.

و التقت فرق الحكم الرشيد وبناء الدولة والعدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني أمس في مدينة تعز أعضاء السلطة المحلية ووكلاء بالمحافظة، وذلك ضمن الزيارات الميدانية لفرق الحوار الوطني إلى المحافظات.

وفي اللقاء رحب الأمين العام للمجلس المحلي لتعز بأعضاء الفرق، مؤكدا أن شعبنا يتطلع بكل أمل لنتائج الحوار الوطني الشامل باعتباره المنقذ لوطننا وشعبنا من أهوال التمزق والاقتتال.

واستعرض الحاج الوضع الأمني المقلق في تعز وعدم وجود الإمكانيات الأمنية الضرورية في ضبط الإيقاع الأمني ،مضيفا أن أهم المشاكل التي تعانيها تعز حاليا هي المركزية الشديدة وحجز الموازنات في الجهات المختصة وتدخل بعض الوزراء في صلاحيات إدارة الشأن المحلي .

وأشار الامين العام الى أن ما رصد للنفقات الاستثمارية للمحافظة حوالي 21 مليار ريال لم يصرف منها سوى مليارين على الرغم من انه قد تم توقيع العقود في مشاريع كثيرة لم تصرف مستحقاتها .

ونوه الحاج إلى ما تعانيه السلطة المحلية من إشكالات عدم وجود أجهزة فنية لتحديد مكامن الاختلالات والفساد وعدم وجود مرجعية قضائية للتعامل مع الاختلالات المتعلقة بالممارسات الإدارية الخاطئة .

كما تحدث أمين عام المجلس المحلي عن البطالة والفقر في تعز ووجود 45 ألف طالب وظيفة لدى الخدمة المدنية وما يرصد للمحافظة سنويا لا يتعدى 570 درجة ، مشيرا أننا بحاجة إلى أسس واضحة في توزيع الموارد بشكل عادل وكذا رؤية المحافظة في بناء الدولة والحكم الرشيد .

من جانبهم أكد عدد من أعضاء فرق المؤتمر أهمية أخذ الرؤى وتطلعات أبناء المحافظة ومن مختلف الشرائح والاتجاهات في مختلف القضايا المطروحة على الساحة .

من جانبه أكد نائب الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني ياسر الرعيني أن الزيارات الميدانية للمحافظات تأتي لتؤكد الشراكة المجتمعية في صناعة حاضر ومستقبل اليمن وان الحوار الوطني هو لكافة أبناء الوطن ولكسب المزيد من المعلومات التي سيستفاد منها ، منوها أن أعضاء الفرق سيعقدون جلسات استماع واستقبال المشاركات المجتمعية عن طريق التصورات وأوراق العمل التي تقدم من أي فرد من أفراد المجتمع.

على صعيد متصل التقت مجموعة دور الأحزاب والمنظمات التابعة لفريق الحكم الرشيد المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة الدكتور أحمد محمد الأصبحي أمس في مبنى مجلس النواب برؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين الممثلين في مجلس النواب.

وجرى خلال اللقاء مناقشة مدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في العمل البرلماني وكيفية اختيار أعضاء مجلس النواب والعوائق التي تواجه الكتل البرلمانية عند تنفيذهم لمهامهم البرلمانية ومدى ممارسة الأحزاب والتنظيمات السياسية من الضغوط على أعضائها في البرلمان لتحقيق رؤاها السياسية والفكرية .

وقد رحب رؤساء الكتل البرلمانية بأعضاء وعضوات فريق الحكم الرشيد في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، مقدرين جهودهم وملامستهم لهموم وقضايا الجهات التي يستهدفونها في نزولهم الميداني .

وبين رؤساء الكتل البرلمانية أن مهامهم محددة في قانون اللائحة الداخلية المنظمة لعمل مجلس النواب وتكويناته المختلفة وتم تسليم أعضاء المجموعة نسخة منها .. لأفتين إلى أن الكتل البرلمانية لا يوجد لديها مكاتب في البرلمان لتلقي آراء وملاحظات وشكاوى الناخبين في بعض الدوائر ، وأن الحكم الرشيد يحتاج آلية كمنظومة متكاملة إلى جانب منظمات المجتمع المدني باتجاه تحقيق الإصلاحات المنشودة لتكون قدوه للبرلمان ومؤسسات الدولة المختلفة .

و واصل فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وقضايا ذات بعد وطني بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش، استكمال مناقشة المواضيع المدرجة في خطط المجموعات المنبثقة عن الفريق.

وناقش الفريق الإجراءات التي ستسهل من عمل المجموعات الثلاث المنضوية ضمن محور العدالة الانتقالية باتجاه اقترابها من الأهداف العامة والتفصيلية في خطة الفريق.

وأقر الفريق توجيه دعوة لوزير الشئون القانونية للحضور الاثنين القادم لاستعراض ومناقشة مشروع القانون الخاص بالمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتركيز على مواد المشروع التي أثارت وجهات النظر المتباينة بين الشركاء السياسيين.

كما ناقش الفريق آليات البدء بصياغة مشاريع التقارير الأولى للمجموعات الفرعية بغرض إعداد تقرير الفريق وتقديمه للجلسة العامة لمؤتمر الحوار وفقاً لخطط ولوائح المؤتمر.

واستمعت مجموعة النازحين إلى إيضاحات من عبد الملك محمد أحمد المنصور للرد على ما جاء في الشكوى المرفوعة من نازحي الجعاشن ضد والده.

و قدم المنصور مجموعة من الوثائق رداً على ما تضمنته شكاوي نازحي الجعاشن التي استمع اليها الفريق في جلسة سابقة.

إلى ذلك نفذت مجموعة استرداد الأموال والأراضي المنهوبة المنبثقة عن فريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وقضايا ذات بعد وطني زيارة ميدانية إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، تعرفت خلالها على آليات عمل الهيئة والجهود التي قامت بها لكشف عدد من قضايا الفساد وإحالتها للجهات المختصة للبت فيها.

كما استمع فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور معين عبدالملك إلى ثلاث أوراق عمل عن " اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء " و " استقلالية المؤسسات العامة" و "البنك المركز اليمني" .

ففي ورقة العمل الأولى استعرض رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد الحكيمي آليات عمل اللجنة والمهام التي نفذتها خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة في العام 2012م ، متناولا الإشكاليات التي كانت تعترض أداء اللجنة آنذاك خاصة في المحافظات وفي مقدمتها الاختلالات الأمنية وشحة الإمكانيات المادية والكادر غير المؤهل.

وبين القاضي الحكيمي أن اللجنة التي لديها فروع في ثماني محافظات تقوم حاليا بالتجهيز والإعداد للسجل الانتخابي الإلكتروني بالتنسيق مع مصلحة الأحوال المدنية وبدعم من المانحين، مؤكدا أن موعد الانتخابات الرئاسية القادمة محدد بموعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

وشدد من خلال تطرقه إلى التجربة الهندية في مجال الانتخابات وإمكانية الاستفادة منها على ضرورة أن تراعي أي دولة ترغب في أن تكون ديمقراطية إن يكون لديها لجنة انتخابية مستقلة دائمة وفقا لضوابط لا تتغير وان يتم اختيار أعضاءها وفقا لمعايير دقيقه بعيدا عن الحزبية والمحاصصة باعتبارها القلب النابض للعملية الديمقراطية.

ودعا رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى المشاركة المجتمعية والسياسية للرقابة على أداء اللجنة العليا للانتخابات لضمان استقلالية عملها، منوها بان اللجنة بصدد إعداد هيكل تنظيمي للجنة يكون عمليا.

فيما تناولت ورقة العمل الثانية للخبير الألماني مارتن واليش من مؤسسة برجهوف.. استقلالية المؤسسات العامة وفي مقدمتها القضاء والإعلام وحقوق الإنسان واللجنة العليا للانتخابات وأهمية توفير الإمكانيات المادية والكادر المتخصص والمؤهل لتلك الجهات لتقوم بعملها على اكمل وجه، مؤكدا ضرورة وضع نصوص دستورية تنص على استقلالية الهيئات حتى لا يتدخل في اختصاصها او ترضخ لضغوطات خارجية.

إلى ذلك تطرقت ورقة العمل الثالثة لمدير الشئون القانونية بالبنك المركزي علي ناصر الخوداني إلى أداء البنك المركزي والمهام المناط به.

وتحدث عن ما يعانيه البنك من إشكاليات في استقلالية عمله وتضارب الاختصاصات مع جهات أخرى، مؤكدا أهمية وضع ضوابط ومعايير ونصوص دستورية واضحة تحدد مهام البنك وعدم التدخل في اختصاصاته من قبل الغير.

وقد أثريت أوراق العمل بالنقاشات المستفيضة من قبل أعضاء الفريق.

وواصل فريق عمل التنمية المستدامة والشاملة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق أحمد أبوبكر بازرعة الاستماع إلى إيضاحات المسؤولين في الجهات المعنية بمكونات التنمية المختلفة، في إطار سعي الفريق لبناء قاعدة بيانات معرفية حول الوضع الحالي وسبل النهوض بالعملية التنموية في اليمن.

وعرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي المهندس هشام شرف عبدالله أمام الفريق جملة من الإختلالات الجوهرية في التعليم العالي والبحث العلمي، مشيرا في هذا الخصوص إلى أن من أبرز تلك الاختلالات الصراعات والمكايدات الحزبية في الجامعات، وما يترتب عليها من اعتصامات ومظاهرات تربك العملية التعليمية والإدارية.

ولفت إلى أن من بين تلك الاختلالات أيضا الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي والذي تضاعف عددهم ليصل إلى 300 الف طالب وطالبة في العام الحالي.

وكشف الوزير شرف عن اختلالات نتيجة للتعيينات الأكاديمية خارج إطار القانون، موضحا أن هذه الاختلالات تتمثل في التدخلات من قبل قيادات عليا في الدولة، والوساطات والمحسوبيات التي تضغط لإجراء تعيينات مخالفة لقانون التعليم العالي ولائحته التنفيذية.

واشتكى من ضعف ميزانيات الجامعات وتذمر الموظفين فيها من تدني رواتبهم وعدم تسوية أوضاع الموظفين الذين تم تأهيلهم ولم تنطبق عليهم شروط التعيين كأعضاء هيئة تدريس.

وتطرق وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى الانعكاسات السلبية الناجمة عن افتتاح جامعات جديدة نتيجة لضغوط سياسية واجتماعية دون توفر الهيئات التدريسية الأمر الذي ترتب عليه عجز في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

وتناول أسباب ضعف جودة التعليم الجامعي، وخصوصا ضعف مستوى التعليم الأهلي، مبينا أن هناك 33 مؤسسة تعليمية أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الجامعات الحكومية، والكثير منها أنشئت دون ضوابط وما تزال تعمل في عمارات مستأجرة وتفتقر إلى أعضاء هيئة تدريس مؤهلين.

واستعرض الإجراءات المتخذة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للحد من تلك الاختلالات ومنها توجيه الجامعات بالابتعاد عن المكايدات الحزبية وإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.

الى ذلك بدأ أعضاء مجموعة أسس بناء الجيش في فريق بناء الجيش والأمن بمؤتمر الحوار الوطني الشامل أمس زيارتهم الميدانية لدائرة التوجيه المعنوي للإطلاع على سير عمل ومهام الدائرة التوجيهية والإعلامية والإرشادية الدينية.

وخلال الزيارة عقد أعضاء المجموعة اجتماعا مع قيادة الدائرة حيث رحب مدير الدائرة بأعضاء مجموعة أسس بناء الجيش والأمن في زيارتهم للدائرة، وقدم شرحاً توضيحياً عن طبيعة المهام التي تنفذها دائرة التوجيه بمختلف قطاعاتها ومراكزها وشعبها المتعددة في أوساط منتسبي القوات المسلحة في القوى والمناطق والمحاور والوحدات العسكرية.

وأكد مدير دائرة التوجيه المعنوي أهمية تضافر الجهود خلال هذه المرحلة لما من شأنه استكمال مهام إعادة هيكلة القوات المسلحة والتي سيمثل الجانب المعنوي أبرز الملامح الرئيسية الضافية للأداء المتميز للمؤسسة الدفاعية الوطنية.

من جانبهم تطرق أعضاء مجموعة أسس بناء الجيش والأمن إلى عدد من القضايا الهامة التي تتعلق بمهام وعمل دائرة التوجيه المعنوي.. مؤكدين على ضرورة الارتقاء بمستوى الأداء الذي تقدمه دائرة التوجيه وأن يحظى بأولوية خاصة خلال إعادة الهيكلة.

وشدد أعضاء المجموعة على ضرورة العمل لضمان حيادية القوات المسلحة والنأي بها عن كافة أشكال الولاءات الحزبية والمناطقية وعدم تكرار أخطاء الماضي والتي كان لها انعكاسات سلبية خطيرة على بنية ومهام المؤسسة العسكرية الدفاعية.

ووجه أعضاء مجموعة أسس بناء الجيش والأمن عدداً من الأسئلة والاستفسارات حول حاضر ومستقبل إعداد القوات المسلحة ثقافياً وتربوياً بما يضمن ولاء المؤسسة الدفاعية لله ثم للوطن والشعب.. وأن تقف دوماً على مسافة واحدة من كل الأحزاب والتنظيمات السياسية وتؤدي مهامها الدستورية بحيادية تامة وقام مدير دائرة التوجيه المعنوي ونائبه بالرد على الأسئلة والاستفسارات.

وعلى صعيد متصل اطلعت مجموعة أسس بناء الأمن المنبثقة عن فريق أسس بناء الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني على مهام وطبيعة عدد من الجهات التابعة لوزارة الداخلية .

واطلعت خلا ل لقائها امس بوكيل وزارة الداخلية لقطاع الخدمات المدنية اللواء عبدالرحمن البروي وقيادات مصلحة خفر السواحل ومصلحة الهجرة والجوازات ومصلحة الدفاع المدني وأكاديمية الشرطة وكلية الشرطة ومدرسة الشرطة على طبيعة ومهام كل جهة على حدة، بالاضافة الى القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لعملها .

كما استمعت مجموعة أسس بناء الأمن برئاسة محمد عبدالقوي إلى التحديات والصعوبات والمشاكل التي تواجه عمل تلك الجهات اثناء تأدية مهامها ، مؤكدين ضرورة ان تضع كل جهة المقترحات المناسبة حول ما تريده من تعديلات سواء في الانظمة او القوانين او التشريعات ليتم استيعابها في الدستور الجديد بمايضمن ايجاد جهاز أمني محترف محايد بعيد عن أي استقطابات حزبية .

وقدم اعضاء المجموعة العديد من الاسئلة والاستفسارات حول مجمل القضايا والمواضيع التي طرحت بهدف تقييم الوضع الراهن للجهات الأمنية ودورها في تعزيز الامن والاستقرار وتوفير حياة كريمة لرجل الامن واستشراف الآفاق المستقبلية لبناء أجهزة الامن على أسس علمية تكفل اضطلاعها بمهامها بصورة مثلى.